

Analysis of the Inconsistency in the Impact of Gross Domestic Product on Household Consumption in Algeria for the Period (1970-2017)

تحليل عدم التناسق في أثر الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة (١٩٧٠-٢٠١٧)

Boulkour Nouredine^{1*}.

¹Université 20 août 1955 Skikda, Skikda, Algeria.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 11 Apr 2019

Accepted 13 Jun 2019

Published 01 Oct 2020

*Corresponding author:

Université 20 août 1955 Skikda, Skikda, Algeria.

Email: nboulkour@yahoo.fr.

Abstract

This study aimed to analyze the asymmetry in the impact of Gross Domestic Product (GDP) on family consumption in Algeria for the period (1970-2017) using the NARDL model. The study found that there are two effects of GDP on family consumption: negative and positive. It was determined that the negative impact of GDP on family consumption is greater than the positive effect in both the short and long term. Additionally, the study found that the relationship between family consumption in Algeria and the positive effects of GDP was in line with economic theory, while the relationship between family consumption and the negative effects of GDP contradicted economic theory. Therefore, the study recommended the need to control the consumption patterns of members of society, especially during periods of optimism and economic recovery, and to adapt these patterns to the national production structure and the nature of national products.

Keywords: Consumption, NARDL Model, Gross Domestic Product, Bounds Test.

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل عدم التناسق في الأثر الذي يخلفه الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٧)، باستخدام نموذج NARDL. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثرين للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي، أثر سالب والآخر موجب، وأن الأثر السالب للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي أكبر من الأثر الإيجابي له عليه في المدى القصير وال المدى الطويل. كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الاستهلاك العائلي في الجزائر والآثار الإيجابية للناتج المحلي الإجمالي جاءت مطابقة للنظرية الاقتصادية، بينما العلاقة بين الاستهلاك العائلي في الجزائر والآثار السلبية للناتج المحلي الإجمالي جاءت عكس ما تقضي به النظرية الاقتصادية. وعليه فقد وصفت الدراسة بضرورة ضبط النمط الاستهلاكي لدى أفراد المجتمع خاصة في فترات التفاؤل والانتعاش الاقتصادي، وتكييفه مع الهيكل الإنتاجي الوطني، وطبيعة المنتجات الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الاستهلاك، نموذج NARDL، الناتج المحلي الإجمالي، منهج الحدود.

١,١ الإطار النظري والدراسات السابقة

يلعب الاستهلاك العائلي دورا كبيرا ومحوريا في انتعاش النشاط الاقتصادي، ويعتبر الأساس الذي يدعم الطلب الكلي الفعال من أجل تحفيز العرض الإنتاجي الوطني، للرفع من النمو الاقتصادي في أي مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية. حيث نجد بأن الاستهلاك العائلي يساهم في التأثير على القدرة الإنتاجية الوطنية في المدى الطويل، ويقدم لنا معلومات آنية عن مستوى النشاط الاقتصادي وتقلبات الاقتصاد الكلي، وهو محور الحلول المقترحة لمعالجة أهم القضايا المتعلقة بالدورة التجارية.

يتأثر الاستهلاك العائلي بمجموعة من العوامل الاقتصادية والتي يأتي في مقدمتها الدخل، فالدخل يعتبر من أهم العناصر التي تؤثر على الاستهلاك العائلي، والعلاقة بينهما علاقة قوية، فكلما ازداد الدخل يزداد الاستهلاك العائلي والعكس صحيح. كذلك يتأثر الاستهلاك العائلي بعرض السلع والخدمات، فالمستهلك يتصرف بدخله استنادا لما يشاهده من سلع وخدمات، وبالتالي فإن القدرة الإنتاجية أو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني تؤثر على الطلب الكلي بشكل عام وعلى الاستهلاك العائلي بشكل خاص، كما تتأثر بهما أيضا، فكلما ازداد الاستثمار وتوفرت تشكيلة واسعة من السلع والخدمات يصبح المجال واسعا لاستهلاك جديد، وكلما كان هناك طلب استهلاكي كبير على المنتجات من السلع والخدمات، كان ذلك محفزا لزيادة الإنتاج وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

إن تنمية وتعزيز مستوى الاستهلاك العائلي في الجزائر وفهمه، يعتبر ذو أهمية جوهرية، خاصة في ظل سعي الحكومة الجزائرية إلى تنفيذ برامج اقتصادية من شأنها النهوض بقطاعات اقتصادية معينة تحل محل القطاع البترولي، وتدعم القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري، وهذا يتطلب وضع استراتيجيات جديدة قائمة على تدعيم وتنمية وترشيد الطلب الكلي الفعال، لكي يكون محفزا للنمو الإنتاجي، ومشجعا على استخدام الأساليب الإنتاجية المتطورة والفعالة والقادرة على تلبية وإشباع السلوك الاستهلاكي الفردي، باعتباره محدد أساسيا وجوهريا لفعالية الطلب الكلي خاصة في مراحل الانكماش الاقتصادي.

أولا: الاستهلاك العائلي في الفكر الاقتصادي

من بين النظريات التي تناولت موضوع الاستهلاك العائلي في علاقته بالنتاج المحلي الإجمالي نجد:

نظرية الدخل المطلق الجاري لكينز

حسب هذه النظرية فإن الدخل المتاح الجاري هو المحدد الأساسي للاستهلاك والادخار، والنسبة التي تستهلك من الدخل المتاح تتناقص بزيادة هذا الدخل. إلا أن تطبيق هذه النظرية على المستوى الكلي لا يكون بنفس فعالية تطبيقها على المستوى الجزئي، فكونزيتش من خلال الدراسات التي قام بها، توصل إلى أن النسبة من الدخل المتاح الجاري الذي يوجه للاستهلاك والادخار يخضع إلى تقلبات دورية، عكس ما تقضي به نظرية كينز، من استقرار هذه النسبة من الدخل المتاح الجاري. إضافة إلى ثبات هذه النسبة من الدخل المتاح الجاري الذي يوجه إلى الاستهلاك طيلة تقريبا قرن من الزمن على عكس نظرية كينز التي بينت أن هذه النسبة من الدخل المتاح الجاري الذي يوجه إلى الاستهلاك (الميل المتوسط للاستهلاك) تنخفض بزيادة هذا الدخل الأمر الذي ينعكس على زيادة الادخار (الميل المتوسط للادخار)، وهذا ما أدخل بعض الشك فيما يخص هذه النظرية لتطبيقها على المستوى الكلي، حيث أن الانخفاض في نسبة الدخل المتاح الجاري الذي يوجه للاستهلاك يقابله زيادة في الدخل المتاح الجاري الذي يوجه للادخار، مما يسفر عنه عدم وجود منافذ استثمارية كافية لتعيد هذه المدخرات إلى دورة الإنفاق مما يؤدي إلى ظهور ركود طويل الأجل. وللخروج منه لابد من زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال توسيع القطاع الحكومي لزيادة الإنفاق الاستثماري. (Jeffrey Parker, 2010).

نظرية دورة حياة الاستهلاك

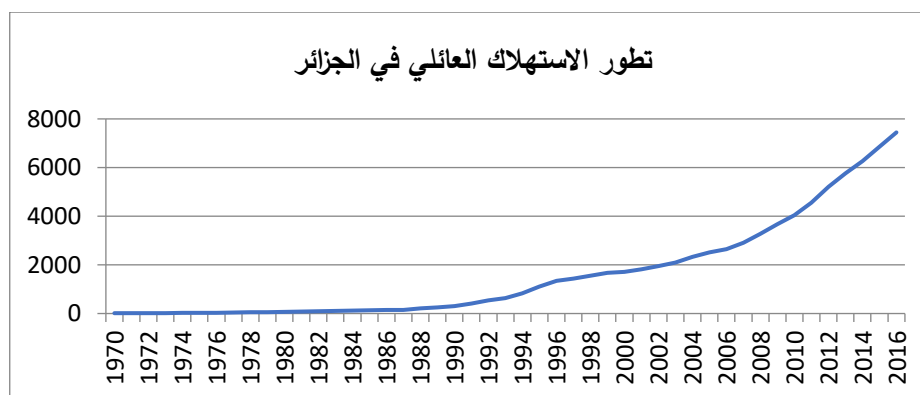
إن هذه النظرية في تفسيرها لمحددات الاستهلاك تقضي بأن الإنفاق الاستهلاكي يكون ثابتا طوال سنوات الحياة ويتم تمويله من دخل العمل والثروة (الأصول).

أما فيما يخص الإنفاق الاستهلاكي الجاري فإنه يعتمد في تمويله إضافة إلى دخل العمل هنالك ثروة آنية (قيمة ما يحوزها الفرد بالأسعار الجارية)، ووفقا لهذه النظرية فإن الإنفاق الاستهلاكي الكلي يتوقف على هيكل عمر السكان، وعلى

خصائص الاقتصاد القومي، فيما يخص سن التقاعد، ووجود أو عدم وجود صناديق المعاشات والتقاعد التي تكون ملك للحكومة وليس للقطاع الخاص. إن نظرية دورة الحياة تساعد على رفع اللبس عن نظرية الدخل المطلق لكينز ودراسات كوزنيتش فيما يخص الميل المتوسط للاستهلاك إضافة إلى أن هذه النظرية تبين لنا كيفية تأثير سوق الأوراق المالية على سلوك الإنفاق الاستهلاكي، حيث إن قيمة ما يحوزه الأفراد من أسهم وسندات هي جزء من ثروتهم الحقيقية، فعندما تكون الأسواق المالية في حالة رواج فإن قيمة الأوراق المالية ترتفع وهذا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وانخفاض الادخار والعكس في حالة الانكماش. (عبد المجيد صالح، ٢٠١٨).

ثانياً: تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٧)

لقد عرفت الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٣) استقراراً في الاستهلاك العائلي حيث تزامنت هذه الفترة مع تنفيذ المخطط الرباعي الأول، ثم ليعرف مستوى الاستهلاك العائلي بعد ذلك ارتفاعاً محسوساً خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٧٨) والتي توافقت مع المخطط الرباعي الثاني. تميزت الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٩) بتذبذبات كبيرة من ناحية توزيع المداخيل المتولدة عن ارتفاع معدلات التشغيل أما خلال الفترة الممتدة من (١٩٨٠-١٩٨٩) والتي تزامنت مع تنفيذ المخططين الخماسي الأول (١٩٨٠ - ١٩٨٤)، والمخطط الخماسي الثاني (١٩٨٥ - ١٩٨٩)، فقد تحقق في الفترة الموافقة للمخطط الخماسي الأول نمو هام في الاستهلاك العائلي، أما الفترة الموافقة للمخطط الخماسي الثاني فقد عرفت انخفاضاً في الاستهلاك الخاص. عرفت الفترة الممتدة من (١٩٩٠-١٩٩٣) ارتفاعاً محسوساً في مستوى الاستهلاك العائلي الاسمي مقارنة بالفترة السابقة، بينما الفترة الموافقة لمرحلة التثبيت (١٩٩٤-١٩٩٥) فقد شهدت انخفاضاً في معدل نمو الاستهلاك الخاص، أما خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٤-٢٠٠٩) فقد انخفض خلالها متوسط نمو الاستهلاك الاسمي ليعرف متوسط نمو الاستهلاك العائلي استقراراً خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١). (بشورل، ٢٠١١) أما خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٧)، بلغ الاستهلاك الخاص أقصاه في الجزائر وبوتيرة سريعة، وبقي الاستهلاك الخاص محافظاً على نسق الارتفاع حتى نهاية الفترة، كما يوضحه الشكل الآتي.



الشكل (١): تطور الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٧)

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

الجانب التطبيقي

أولاً: النموذج القياسي للدراسة

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL الذي طورها كل من (Pesaran, et al, 2001) إذ أن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج الـ ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل، وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، لذا يعتبر نموذج الـ ARDL أكثر النماذج ملاءمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة ٤٨ مشاهدة ممتدة من عام ١٩٧٠ إلى ٢٠١٧.

كما يمكن نموذج ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية، تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وأيضاً في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل. تتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في إتباع الخطوات التالية:

- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية: اختبار جذور الوحدة للاستقرار.
 - اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bounds Test.
 - تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام في نموذج ARDL.
 - تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، ECM — ARDL.
 - اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات. (طالبي والبرقوقي، ٢٠١٥).
- لكن إذا توصلنا عند اختبارنا للتكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة باستخدام منهج الحدود، إلى قبول الفرض الصفري بأنه لا توجد هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، بمعنى:

$$H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5$$

فإننا ننتقل إلى تقدير العلاقة غير الخطية بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج NARDL وذلك بإتباع الخطوات التالية:

- تحديد فترات إبطاء النموذج باستخدام المعايير: HQ, SC, AIC, FPE, LR، بمعنى آخر تحديد النموذج الأمثل للتقدير بالاعتماد على معيار AIC، وبالاعتماد على نتائج تقدير ARDL.
- تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام طريقة Make NARDL، المشتقة من التقدير بواسطة نموذج ARDL.
- تقدير نموذج الأجل الطويل لنموذج NARDL، باستخدام الصيغة Long Run Form.
- التأكد من جودة أداء هذا نموذج NARDL، بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:
- اختبار التكامل المتزامن باستخدام اختبار Wald Test
- اختبار عدم التماثل أو عدم التناظر باستخدام (Wald Test)، للتأكد من وجود تماثل في العلاقة بين متغيرات النموذج وعليه نقبل H_0 ، أو عدم وجود تماثل في العلاقة بين متغيرات النموذج وبالتالي نقبل H_1 .
- اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي BG
- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ARCH
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque – Bera
- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج Ramsey Reset.
- اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات: CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى ٩٥%.
- تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج NARDL، ECM — NARDL، باستخدام الصيغة Error Correction Form (الشين، ٢٠١٨).

إن الدراسات التي عالجت موضوع محددات الاستهلاك العائلي في مختلف دول العالم، كثيرة ومتعددة، ومن أهم هذه الدراسات نجد:

دراسة (الحسن، ٢٠١٦)، حول تطبيق نماذج الانحدار المتعدد على دالة الاستهلاك في السودان للفترة (١٩٨٥ - ٢٠١٢)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك وكل من الدخل المتاح وحجم الاستهلاك، ووجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك وكل من الادخار والتضخم وسعر الصرف، حيث إن النموذج المقدر خلال الفترة هو أفضل نموذج لدالة الاستهلاك في السودان.

دراسة (الحمادي، ٢٠١٤)، حول تقدير دالة الاستهلاك الكلية العراقية وقياس العوامل الأخرى المحددة للإنفاق الاستهلاكي: دراسة استطلاعية في بغداد خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١١)، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن الدخل يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك الكلي في العراق خلال فترة الدراسة، حيث إن كل زيادة في الدخل بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي بـ ٨٨٦٪.

دراسة (بشور، ٢٠١١)، حول تقدير الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٩) باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى أنه إضافة إلى الدخل والثروة هناك محددات أخرى للإنفاق الاستهلاكي في الجزائر خلال فترة الدراسة وهم: التضخم، الدخل المتوقع، الدخل العائلي المتاح لسنوات سابقة، استهلاك السنوات السابقة.

دراسة (Zafar & Tanweer, 2017)، حول تحليل السلاسل الزمنية لدالة الاستهلاك الكلي في باكستان خلال الفترة (١٩٧٣ - ٢٠١٠)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مستقرة وطردية بين الدخل والاستهلاك وأن الاستهلاك الحالي يعتبر مؤشر جيد للتنبؤ بالاستهلاك المستقبلي.

دراسة (Asmaddy & Abubaker, 2015)، حول العلاقة بين الدين الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص في ماليزيا خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٢) في المدين القصير والطويل، باستخدام أسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي وكل من: الدخل العائلي المتاح، الاستهلاك العام في المدى الطويل، بينما توصلت إلى وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي وكل من: الدين الحكومي، الدخل العائلي المتاح، وعلاقة عكسية مع الاستهلاك العام في المدى القصير.

دراسة (Alice, 2013)، حول تقدير دالة الاستهلاك باستخدام فرضية الدخل المطلق لكينز في كينيا خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠١١)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدخل المطلق هو المحدد الأساسي للاستهلاك العائلي في كينيا خلال فترة الدراسة.

دراسة (Khan & et al., 2015)، حول تقدير دالة الاستهلاك في كل من: بنغلادش، الهند، نيبال، باكستان وسريلانكا، خلال الفترة (١٩٧١ - ٢٠١٣)، وقد توصلت الدراسة إلى أنه على المدى القصير فإن الدخل الحالي هو المحدد الرئيسي للاستهلاك العائلي في كل من: بنغلادش، الهند، نيبال، باكستان وسريلانكا، بينما على المدى الطويل فإن الدخل الدائم هو المحدد الأساسي لعينة الدراسة (بنغلادش، الهند، نيبال، باكستان وسريلانكا) خلال فترة الدراسة.

دراسة (Luke, 2012)، حول دالة الاستهلاك في مالطا. دراسة وتحليل. خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١١) في إطار نموذج ECM باستخدام بيانات فصلية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدخل والثروة هما المحددان الأساسيان للاستهلاك العائلي في مالطا في المدى القصير خلال فترة الدراسة.

دراسة (Josef & Siyan, 2018)، حول تحليل محددات الاستهلاك في نيجيريا، وكانت الدراسة تهدف إلى تحليل السلوك الاستهلاكي للأسر الفردية في مجتمعات نيجيريا في مقابل العوامل التي تؤثر بشكل ضعيف أو قوي على القرارات الاستهلاكية، وقد استخدمت الدراسة عينة تتكون من ٥٠٠ عائلة، وقد توصلت إلى أن الأفراد لا يتصرفون وفق النماذج الاستهلاكية الأساسية، وإنما يعتمدون في استهلاكهم على أنماط الاستهلاك غير الدائم وعلى الضروريات.

دراسة (Rostam & Mostafizur, 2015)، حول تحليل دالة الاستهلاك في المدى القصير وتعديلها مع بعض الافتراضات الخاصة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لتحديد الاستهلاك العائلي بشكل دقيق فإنه ينبغي تحديد مستوى الادخار والاستثمار الذي يعتمد بطبيعة الحال على مستوى الدخل، من أجل صياغة سياسة الاقتصاد الكلي بشكل دقيق، والتي تكون لها تأثير كبير في مستوى النشاط الاقتصادي.

دراسة (Khan, et al., 2015)، حول محددات دالة الاستهلاك في كل من الصين والدول السبعة الكبار خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠١٣) باستخدام نماذج ARDL، وقد توصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي والثروة هي أهم المحددات الأساسية للاستهلاك في المدينين القصير والطويل، كما أن لسعر الفائدة الحقيقي ومعدل البطالة تأثير سلبي على الاستهلاك الخاص في المدينين القصير والطويل، في كل من الصين والدول السبعة الكبار خلال فترة الدراسة، إلا أن هذه النتائج لا تنطبق على الاقتصاد الكندي.

دراسة (Behnam & Saman, 2016)، حول تقدير دالة الاستهلاك الخاص في إيران (١٩٧٨ - ٢٠١٢) باستخدام منهج الحدود للتكامل المشترك في إطار نموذج ARDL، وقد توصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم هما المحددان الأساسيان للاستهلاك الخاص في إيران خلال فترة الدراسة في المدينين القصير والطويل.

٢. مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن تشخيص ظاهرة الاستهلاك العائلي في الجزائر وتحديد العوامل المؤثرة فيه، يتطلب تحليل وفهم النظريات الاقتصادية المفسرة له، مما يسمح لنا بوضع نموذج اقتصادي دقيق، على أساس العوامل المؤثرة والمحددة له، فالمشكلة الجوهرية هنا تكمن في تعدد المتغيرات الاقتصادية المفسرة للاستهلاك العائلي في الجزائر، لذا ينبغي علينا التحقق و اختبار العلاقة بين الاستهلاك العائلي و المتغيرات الاقتصادية، من جهة، و معرفة العوامل و المتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير كبير عليه من جهة أخرى، مثل: الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي: هل تختلف الآثار السلبية عن الآثار الإيجابية التي يخلفها الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

٣. أهداف الدراسة وأهميتها

٣,١ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

١. اختبار الفرضيات التي تفسر طبيعة العلاقة بين الاستهلاك العائلي في الجزائر والناتج المحلي الإجمالي.
٢. التحليل والكشف عن طبيعة واتجاه الآثار الذي يخلفه الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٧).
٣. معرفة نسبة إسهام الناتج المحلي الإجمالي في الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٧).

٣,٢ أهمية الدراسة

لموضوع الدراسة أهمية بالغة، خاصة في ظل سعي الجزائر للنهوض بالقطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تحل محل القطاع النفطي، مما استدعي ضرورة دراسة العوامل المؤثرة في الطلب الكلي الفعال، والذي يشكل الاستهلاك العائلي أحد أهم العناصر التي يتجسد من خلالها في الاقتصاد الوطني، لذا كان لابد من دراسته وقياس العلاقة بينه وبين أهم محدداته (الناتج المحلي الإجمالي) من وجهة النظر الاقتصادية. فهذه الدراسة تعطينا فكرة دقيقة ومتطورة عن أهم محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر (الناتج المحلي الإجمالي)، وتقدم لنا تحليل قياسي حديث من شأنه أن يساهم بفعالية كبيرة في وضع الحلول الكفيلة برفع فعاليته وتحسين وترشيد مستوياته على المدى القصير والطويل، في فترات الانكماش والانتعاش الاقتصادي، كما تحدد لنا أولويات السياسات الاقتصادية الملائمة لدفع مستويات النشاط الاقتصادي.

٤. مصطلحات الدراسة

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

المتغير المستقل في دراستنا، وهو عبارة عن مجمل القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تقوم دولة ما بإنتاجها خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، ويتم هذا الأمر باستعمال مواردها المحلية من العمالة ورأس المال وموارد طبيعية. أي أن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيم النقدية لكل من عناصر الاستهلاك والاستثمار والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات، وصافي الصادرات التي تنتجها الدولة خلال عام محدد.

الاستهلاك العائلي (Cp)

المتغير التابع في دراستنا، وهو عبارة عن مجمل إنفاق الأفراد أو العائلات على السلع الاستهلاكية خلال فترة معينة، فهو يشمل مجمل السلع الاستهلاكية المشتراة التي يظل معظمها قابلاً للاستهلاك والاستخدام بعد نهاية الفترة التي نحن بصددتها. (سامويلسون ودي نورد هاوس، ٢٠٠٦).

٥. حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على مؤشرين للاقتصاد الجزائري والمتمثلة في: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الاستهلاك العائلي (Cp). كما اقتصرت الدراسة على بيانات هذين المؤشرين خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٧).

٦. منهجية الدراسة وإجراءاتها

٦,١ فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من جملة من الفرضيات أهمها:

- H_1 : توجد دلالة إحصائية بين الاستهلاك العائلي في الجزائر و الناتج المحلي الإجمالي.
- H_2 : هناك أثر واحد فقط للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر.
- H_3 : هناك أثرين للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر، أثر موجب و الآخر سالب، و الأثر الموجب أكبر من الأثر السالب في المديين الطول و القصير.

٦,٢ مصادر البيانات

تم جمع البيانات البحثية حول متغيري الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الاستهلاك العائلي (Cp) من الجهات المتخصصة مثل: الديوان الوطني الجزائري للإحصاء (ONS)، تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية. وقد غطت هذه البيانات الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٧).

٦,٣ معالجة البيانات

لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج (EViews10) لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تقدير نموذج الدراسة.

٦,٤ تحليل نتائج الدراسة القياسية

اختبار جذر الوحدة

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم: اختبار فيليبس بيرون، والجدول (١) يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول (١): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

الخصائص المتغيرات	P.P	intercept	Prob	Trend and intercept	Prob	None	Prob
GDP	I (0)	-2,075271	0,2592	-0,460250	0,9820	0,17764	1,0000
	I (1)	-0,058914	0,0001	-0,701922	0,0001	-2,31068	0,0217
CP	I (0)	-1,822505	0,3653	-0,795160	0,9674	4,189396	1,0000
	I (1)	-4,926833	0,0002	-0,462200	0,0003	-1,637638	0,0952

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EViews10

يتضح من خلال الجدول رقم (١) أنه لا يمكن رفض فرضية عدم القائلة بالنسبة للمتغيرين محل الدراسة بأن لها جذر الوحدة في النماذج الثلاث، حيث كان احتمال إحصائية فيليبس بيرون أكبر من ٥%، بينما يمكن رفض هذا الفرض بالنسبة للفرق الأول لهذين المتغيرين وفي النماذج الثلاث، حيث كان احتمال إحصائية فيليبس بيرون أقل من ٥%، ما يعني أن هذين المتغيرين متكاملين من الرتبة (١)، ومنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقاً لمنهج الحدود، إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، وعليه نرفض فرضية عدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نرفض الفرض البديل، ونقبل فرضية عدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ويوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقاً لمنهج الحدود. (Pesaran, et al., 2001)

والجدول رقم (٢) يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول (٢): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		١%	٥%	١٠%
٣,٤٠٨٠٧٩	الحد الأدنى I (0)	٤,٢٩	٣,٢٣	٢,٧٢
	الحد الأعلى I (1)	٥,٦١	٤,٣٥	٣,٧٧

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EViews10

يتبين من الجدول رقم (٢) أن قيمة إحصائية F المحسوبة جاءت أقل من قيمة الحد الأقصى للحدود (bounds test) التي حددها (Pesaran) في ظل وجود حد ثابت وعدم وجود اتجاه عام للدالة، ما يعني أنه يمكننا قبول فرض عدم (ورفض الفرض البديل)، القائل بأن الاستهلاك العائلي والنتاج المحلي الإجمالي هما متغيرين غير متكاملين معاً، وأنه لا توجد علاقة خطية بين هذه المتغيرات عند مستوى معنوية ١٠% و ٥%، بمعنى آخر أنه هناك علاقة غير خطية وغير متناظرة بين هذين المتغيرين مما يفتح المجال لاستخدام نموذج NARDL في تقدير العلاقة بين الاستهلاك العائلي والنتاج المحلي الإجمالي، والمشكلة الأخرى، هو فيما إذا كان هناك تكامل مشترك بين الاستهلاك العائلي والنتاج المحلي الإجمالي بأثره الإيجابي والسلبي، وهذا ما يمكن إثباته أو نفيه باستخدام اختبار Wald Test.

تقدير علاقات المدى الطويل في نموذج NARDL (Long-Run)

من خلال هذا النموذج سوف نقوم بتقدير الأثرين السالب والموجب للنتاج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في إطار نموذج NARDL، حيث إن معاملات المدى الطويل تمثل مرونة الاستهلاك العائلي بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي بأثره الإيجابي والسلبي، وهذا النموذج الثاني يأخذ الشكل العام الآتي:

$$\Delta CP_t = \alpha_1 + \alpha_2 CP_{t-1} + \alpha_3 GDP_{pos,t-1} + \alpha_4 GDP_{neg,t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta CP_{t-i} + \sum_{i=1}^m \beta_{2i} \Delta GDP_{pos,t-i} + \sum_{i=1}^m \beta_{3i} \Delta GDP_{neg,t-i} + \mu_t$$

قمنا بتقدير المعادلة أعلاه باستخدام برنامج Eviews10 وكانت نتائج التقدير كما يلي.

جدول (٣): نتائج تقدير علاقة المدى الطويل في إطار نموذج NARDL

المتغيرات	المعلومات المقدرة في الأجل الطويل	الاحتمال	الاختبارات التشخيصية	الإحصائية	القيمة	الاحتمال
GDP_pos	٠,٠٧٤٤٨٧	٠,٠٠٠٠	الارتباط الذاتي	F-statistic	٠,٤٢١٥٦٥	٠,٦٦٠١
GDP_neg	-٠,٤٢٧٢١٣	٠,٠٠٥٦	Breusch-Godfrey	Chi-Square	١,٢٥٦٩٥٧	٠,٥٣٣٤
Td	-١,٣٥٦٧٤٧	٠,٠١١٠	عدم ثبات التباين ARCH	F-statistic	١,٨٠٠٩٦٨	٠,١٨٧٢
				Chi-Square	١,٨٠٩٥٤٤	٠,١٧٨٦
			التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	٠,٠٠٩٧٣٣	٠,٩٩١٤٥
			استقرار النموذج Ramsey-Reset	T-statistic	١,٤٦٦٥٧٥	٠,١٥٣٣
				F-statistic	٢,١٥٠٨٤٤	٠,١٥٣٣
			اختبار التكامل المتزامن Wald Test	F-statistic	٢٥١,٤٦٧٦	٠,٠٠٠٠
EP	-١,٨٧٢٨٢٠	٠,٠٣٧٥		Chi-Square	١٠٠٥,٨٧٩	٠,٠٠٠٠
			اختبار عدم التماثل Wald Test	T-statistic	٣,٥٩٩٥٢٣	٠,٠٠١١
				F-statistic	١٢,٩٥٦٥٦	٠,٠٠١١
				Chi-Square	١٢,٩٥٦٥٦	٠,٠٠٠٣

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EViews10

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج المعادلة الآتية:

$$CP = 0,074487EGDP_{pos} - 0,427213GDP_{neg} + \mu_t$$

من خلال الجدول (٣)، نجد أن المرونات المقدرة كلها جاءت ذات دلالة إحصائية، لتدل على القدرة التفسيرية لكل من الأثر الإيجابي و الأثر السلبي للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٧)، إلا أن الأثر السلبي للناتج المحلي الإجمالي أكثر من الأثر الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العلاقة بين الاستهلاك العائلي و الأثر السلبي للناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية، و العلاقة بين الاستهلاك العائلي و الأثر الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي جاءت طردية. إن العلاقة العكسية للاستهلاك العائلي في الجزائر مع الأثر السلبي للناتج المحلي الإجمالي تعود إلى أن المستهلك الجزائري يخطط لأفق زمني مفتوح، أي لحياته و حياة ورثته من بعده، و أن الاستهلاك في أي سنة يعتمد على الثروة التي تضم المدخرات والدخل الحالي والقيمة الحالية للدخل المتوقعة في المستقبل، و عليه ووفقا لذلك، فإن الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤثر سلبيا على الاستهلاك العائلي و إيجابيا على الادخار العائلي، إذا أن المستهلك في هذه الحالة يخطط لحياته و حياة أسرته من بعده، فأى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العائلي بهدف زيادة الميراث المتروك للعائلة، و هذا ما يتماشى مع نظرية الثروة في الاستهلاك.

وبالتالي فإن الاستهلاك العائلي كمحفز أولي للطلب الكلي الفعال من شأنه أن يكون عامل تثبيط للاقتصاد الوطني في حالة اعتماد الإنفاق الاستهلاكي العائلي على هيكل عمر السكان و سن التقاعد وعلى الجوانب المؤسسية للاقتصاد الوطني كوجود صناديق للمعاشات و التقاعد وطبيعة ملكيتها، بمعنى آخر أنه كلما نجحت الدولة في كسب ثقة الأفراد والعائلات في قدرتها على توفير شبكات وآليات التأمين الاجتماعي لهم ولجميع حالتهم، كلما استطاعت أن تتحكم في الأثر السلبي لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يخص العلاقة الطردية بين الاستهلاك العائلي و الأثر الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي رغم أنها أقل من الأثر السلبي للناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه ينبغي علينا أن نتوقف عند فكرة أساسية و أن المجتمع الجزائري يتكون من فئتين، الفئة

الأولى وهي الفئة الغالبة التي تطرقنا لها سابقا في تفسير العلاقة العكسية بين الاستهلاك العائلي والأثر السلبي للناتج المحلي الإجمالي، فكل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يتم الاحتفاظ بها في شكل مدخرات بهدف زيادة حجم تركة الميراث للأولاد، وهو ما يؤثر سلبا على الاستهلاك العائلي. والفئة الثانية وهي فئة قليلة في المجتمع الجزائري تعتبر بأن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي عبارة عن الزيادة المتوقعة في الدخل المستقبلي الأمر الذي يساهم في زيادة الاستهلاك العائلي وزيادة الطلب الكلي الفعال وتنشيط الاقتصاد الوطني.

الاختبارات التشخيصية

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية للحكم على مدى ملائمة النموذج المستخدم في قياس المرونات المقدرة في الأجل الطويل، وهذه الاختبارات هي:

اختبار التكامل المتزامن باستخدام اختبار Wald Test

من خلال الجدول رقم (٣) نلاحظ بأن قيمة إحصائية F قد بلغت ٢٥١,٤٦٧٦ بدرجة معنوية أقل من ٥٪ (٠,٠٠٠٠)، كما بلغت قيمة إحصائية Chi-Square ١٠٠٥,٨٧٩ بدرجة معنوية أقل من ٥٪ (٠,٠٠٠٠)، الأمر يقودنا إلى قبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين الاستهلاك العائلي وأثري الناتج المحلي الإجمالي السالب والموجب، وأن هناك علاقة غير خطية بين متغيرات الدراسة، ما يدل على أن استخدام نموذج NARDL كان ملائماً.

اختبار عدم التماثل باستخدام اختبار Wald Test

من خلال الجدول رقم (٣) نلاحظ بأن قيمة إحصائية F قد بلغت ١٢,٩٥٦٥٦ بدرجة معنوية أقل من ٥٪ (٠,٠٠١١)، كما بلغت قيمة إحصائية T ٣,٥٩٩٥٢٣ باحتمال أقل من ٥٪ (٠,٠٠١١)، كذلك بلغت قيمة إحصائية Chi-Square ١٢,٩٥٦٥٦ بدرجة معنوية من ٥٪ (٠,٠٠٠٣)، الأمر الذي يقودنا إلى قبول الفرض البديل القائل بعدم وجود تماثل في التأثير الطويل الأجل للأثر السلبي والأثر الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي.

اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey

من خلال الجدول رقم (٣) نلاحظ بأن قيمة إحصائية F للنموذج المقدر قد بلغت ٠,٤٢١٥٦٥ بدرجة معنوية أكبر من ٥٪ (٠,٦٦٠١)، كما بلغت إحصائية Chi-Square ١,٢٥٦٩٥٧ بدرجة معنوية أكبر من ٥٪ (٠,٥٣٣٤)، الأمر يقودنا إلى قبول الفرض الصفري القائل بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وبالتالي فإن بواقي النموذج لا تعاني من ارتباط ذاتي أعلى من الدرجة الأولى، وبالتالي نقر بصلاحية النموذج للتقدير.

اختبار عدم ثبات التباين ARCH

من خلال الجدول رقم (٣) نلاحظ بأن قيمة إحصائية F قد بلغت ١,٨٠٠٩٦٨ بدرجة معنوية أكبر من ٥٪ (٠,١٨٧٢)، كما بلغت إحصائية Chi-Square ١,٨٠٩٥٤٤ بدرجة معنوية أكبر من ٥٪ (٠,١٧٨٦)، الأمر يقودنا إلى قبول الفرض الصفري القائل بأن سلسلة البواقي لها تباين متجانس، بالتالي هذا دليل قوي على صلاحية النموذج للتقدير.

اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera

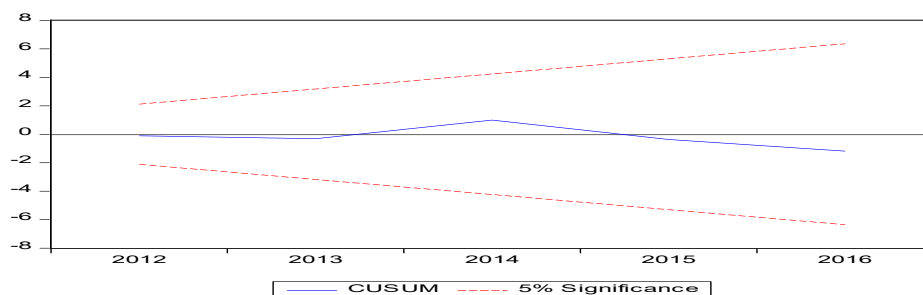
من خلال الجدول رقم (٣) نلاحظ بأن قيمة إحصائية Jarque-Bera قد بلغت ٠,٠٠٩٧٣٣ بدرجة معنوية أكبر من ٥٪ (٠,٩٩٥١٥٤)، الأمر يقودنا إلى قبول الفرض الصفري القائل بأن نموذج الدراسة يخضع إلى التوزيع الطبيعي، كدليل آخر على صلاحية النموذج للتقدير.

اختبار استقرار النموذج Ramsey-Reset

من خلال الجدول رقم (٣) نلاحظ بأن قيمة إحصائية F قد بلغت ٢,١٥٠٨٤٤ باحتمال أكبر من ٥٪ (٠,١٥٣٣)، كما بلغت إحصائية T قيمة ١,٤٦٦٥٧٥ بدرجة معنوية أكبر من ٥٪ (٠,١٥٣٣)، الأمر يقودنا إلى قبول الفرض الصفري القائل باستقرار النموذج وصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المذكور، ما يقودنا إلى القبول النهائي لنموذج الدراسة.

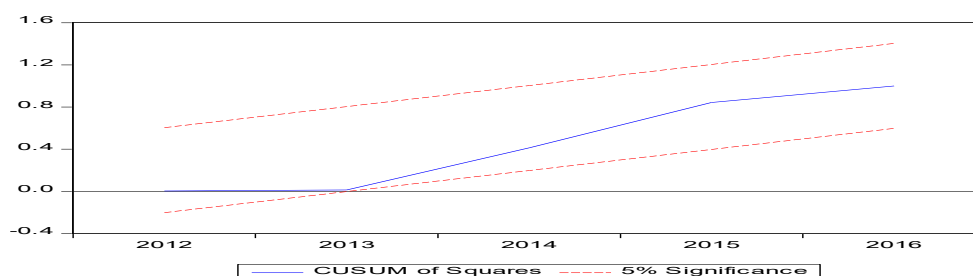
٧,٤. اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج NARDL المقدر

يتمثل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل في خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن، إذ يتضح من خلال الشكلين الآتيين أن المعاملات المقدرة لنموذج NARDL المستخدم مستقر هيكلية عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية ٥%.



الشكل (٢): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقاً لإحصائية CUSUM

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10



الشكل (٣): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقاً لإحصائية CUSUMSQ

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج NARDL(ECM-NARDL) في الأجل القصير

تتمثل الخطوة الأخيرة في تحليل NARDL في تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة بين الاستهلاك العائلي و الناتج المحلي الإجمالي، إذ يتضح من الجدول رقم (٤) إن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو حد تصحيح الخطأ معنوي ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، إذ بلغت (-٠,١١٩٦٧٧)، أي أنه خلال شهرين ونصف يتم تعديل الاختلال الحادث في الأجل القصير، وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل (تقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل)، وأن للناتج المحلي الإجمالي أثر معنوي على الاستهلاك العائلي في الأجل القصير.

جدول (٤): نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ في الأجل القصير لنموذج NARDL

المتغيرات	المرونة المقدرة	الاحتمال prob.
C	-٣٣,٩٩٧٦٦	٠,٠٥٧٧
GDP_pos(-1)	-٠,٠٨٩١٤	٠,٠٠٠١
GDP_neg(-1)	٠,٠٥١٢٧	٠,٠٠٠٠
CP(-1)	٠,١١٩٦٧٧	٠,٠٠٢٤
D(GDP_pos)	٠,٠٠٥١٦٢	٠,٠٠٥١
CointEg(-1)	-٠,١١٩٦٧٧	٠,٠٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير، نجد بأن الأثر الإيجابي المبطن بفترة للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي أقل من الأثر السلبي المبطن بفترة للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي، حيث بلغت مرونة الاستهلاك العائلي بالنسبة للأثر الإيجابي المبطن بفترة للناتج المحلي الإجمالي (٠,٠٨٩١٤).

بينما بلغت مرونة الاستهلاك العائلي بالنسبة للأثر السلبي المبطن بفترة للناتج المحلي الإجمالي (٠,٥١١٢٧)، و كانت العلاقة بين الاستهلاك العائلي و الأثر الإيجابي المبطن بفترة للناتج المحلي الإجمالي عكسية، و العلاقة بين الاستهلاك العائلي و الأثر السلبي المبطن بفترة للناتج المحلي الإجمالي طردية.

ففي الفترة القصيرة يتأثر الاستهلاك العائلي الحالي بمستوى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الماضية، و يكون دائما التأثير السلبي للناتج المحلي الإجمالي أكبر من التأثير الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي، ففي المجتمع الجزائري نجد الفئة الغالبة هم فئة الشباب و ما يميز هذه الفئة هي معاناتها من ظروف اجتماعية صعبة بسبب ارتفاع معدلات البطالة في أوساطها، و بالتالي أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لا تمس هذه الفئة و إنما تذهب للفئة الأخرى العاملة و التي تتكون من أرباب العائلات و المتزوجين و المقبلين على التقاعد، و الفئة القليلة من الشباب العاملين. فالفئة الأولى التي كان من الممكن أن يكون لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لهم أثر إيجابي على الاستهلاك العائلي، لأنهم في بداية حياتهم، و بالتالي يكون الميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفعا جدا، و عليه بما أنهم يعانون من البطالة، فإن سلوكهم الاستهلاكي يكون مبنى على التوقعات فيما يخص الوضعية الاقتصادية للبلد، فيما إذا كان الاقتصاد الوطني سيشهد انتعاش أو انكماش، و في توقعاتهم لوضعية الاقتصاد الوطني سوف يعتمدون على مستوى الناتج المحلي الإجمالي لسنة الماضية للحكم على ماستسفر عنه الأوضاع الاقتصادية الحالية، فحتى و لو ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للسنة الماضية، و كانت هناك دلالات على دخول الاقتصاد الوطني في مرحلة انكماش، و الذي تعني انخفاض الأثمان و الأرباح و الدخول و مستويات التشغيل، هذه الدلالات سوف تبعث نوع من التشاؤم في أوساط الشباب البطال فيما يخص حصولهم على مناصب عمل تعود عليهم بدخول معتبرة، هذا التشاؤم يساهم في انخفاض استهلاكهم الخاص و لو بنسبة ضعيفة جدا، رغم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للسنة الماضية، الأثر الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي نلمس في حالة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في السنة الماضية، ووجود مؤشرات توجي بدخول الاقتصاد الوطني في حالة رواج. بالنسبة للفئة الثانية، التي تعتبر أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمثابة فرصة لزيادة الاستهلاك المستقبلي لأبنائهم و وريثهم، و ليس لزيادة الاستهلاك الحالي، سواء كانت هذه الزيادة في السنة الماضية أو السنة الحالية، في المدى الطويل أو في المدى القصير، و بما أنها الفئة الأكثر دخلا في المجتمع الجزائري مقارنة بالفئة الأخرى، فإنه في المدى القصير أيضا نجد أن الأثر السلبي الذي يخلفه الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي أكثر من الأثر الإيجابي الذي يخلفه الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي.

٧. نتائج الدراسة و مناقشتها

من خلال تحليلنا للآثار غير المتماثلة للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٧) توصلنا إلى النتائج الآتية:

- المرونات المقدرة للاستهلاك العائلي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ذات دلالات إحصائية، لتدل على القدرة التفسيرية لكل من الأثر الإيجابي و الأثر السلبي للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٧).
- الأثر السلبي للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي أكبر من الأثر الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر، حيث بلغت مرونة الاستهلاك العائلي بالنسبة للأثر الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي ٠,٠٧٪، بينما بلغت مرونة الاستهلاك العائلي بالنسبة للأثر السلبي للناتج المحلي الإجمالي ٠,٤٣٪.
- العلاقة بين الأثر السلبي للناتج المحلي الإجمالي و الاستهلاك العائلي عكسية، بينما العلاقة بين الأثر الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي و الاستهلاك العائلي طردية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- زيادة الأثر السلبي للناتج المحلي الإجمالي بـ ١% يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العائلي بـ ٠,٤٣%، بينما زيادة الأثر الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي بـ ١% يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك العائلي بـ ٠,٠٧%.

٧,١ مناقشة النتائج

من خلال النتائج السابقة توصلنا إلى أننا:

- نقبل الفرضية القائلة بأن هناك دلالة إحصائية بين الاستهلاك العائلي في الجزائر والناتج المحلي الإجمالي.
- نرفض الفرضية القائلة بأن هناك أثر واحد فقط للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر.
- نرفض الفرضية القائلة بأن هناك أثرين للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر، أثر موجب والآخر سالب، والأثر الموجب أكبر من الأثر السالب في المديين الطول والقصر.

٨. التوصيات

١. ضبط النمط الاستهلاكي لدى أفراد المجتمع خاصة في فترات التفاؤل والانتعاش الاقتصادي، وتكييفه مع الهيكل الإنتاجي الوطني، وطبيعة المنتجات الوطنية.
٢. العدالة في توزيع الدخل الوطني، وتحسين القدرة الشرائية لأفراد المجتمع وخاصة ذوي الدخل المحدود، من أجل تدعيم الطلب الكلي الفعال في أوقات الانكماش الاقتصادي، باعتبار الطبقة محدودة الدخل ذات ميل استهلاكي مرتفع مقارنة بالطبقات الأخرى.
٣. العمل على وضع السياسات المالية الكفيلة بالرفع من كفاءة الطلب الاستهلاكي الفردي خاصة في فترات الانكماش الاقتصادي.
٤. العمل على وضع الآليات والبرامج التي تساعد على توجيه الطلب الاستهلاكي الفردي نحو تدعيم التنمية الاقتصادية.
٥. إعادة النظر في سياسة الدعم الوطني، ووضع آليات بديلة لتطبيقها في إطار الاستهداف الحقيقي للمستفيدين منها، من أجل تدعيم الاستهلاك الفردي الفعال.
٦. الاهتمام بثقافة توعية المجتمع الجزائري بترشيد الاستهلاك الفردي والحد من الإنفاق على السلع المستوردة وخاصة الكمالية منها في فترات الرخاء الاقتصادي.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجع

- بشرول، فيصل. (٢٠١١). تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر (-١٩٧٠ ٢٠٠٩) [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
- الحسن حسين، أحمد محمد. (٢٠١٦). استخدام الانحدار المتعدد لتقدير دالة الاستهلاك في السودان خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠١٢) [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- الحمادي، رفاة شهاب أحمد. (٢٠١٤). تقدير دالة الاستهلاك الكلية العراقية وقياس العوامل الأخرى المحددة للإنفاق الاستهلاكي: دراسة استطلاعية في بغداد خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١١). مجلة بحوث اقتصادية عربية، بيروت، لبنان، (٦٧ - ٦٨)، ٥٩ - ٨٠.
- سامويلسون، بول آيه، دي نوردهاوس، ويليام. (٢٠٠٦). علم الاقتصاد (ط١). بيروت، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

الشين، لزهر. (٢٠١٨). أثر تقلبات سعر البترول على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٥) باستخدام منهجية NARDL. يوم دراسي حول أهمية استخدام البرامج الإحصائية في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

صالح، بسام. (٢٠١٨). تقدير دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠١٧) [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

طالبي، بدر الدين، برقوقي إبراهيم. (٢٠١٥). نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٤). مجلة العلوم التجارية، المدرسة العليا للتجارة القليعة، الجزائر، ١٥ (٢)، ٢٤٣-٢٥٠.

References

- Alice, C. (2013). An estimation of the consumption function for Kenya using Keynes theory (1992-2011). *Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences*, 4(1), 103-105.
- Asmaddy, H., & Abubaker, M. (2015). Federal government debt and private consumption. *Faculty of Economics and Muamalat, University Sains Islam Malaysia*, 64-69.
- Behnam, N., & Saman, P. (2016). Estimation of private consumption function of Iran: Autoregressive distributed lag approach to co-integration. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(2), 653-659.
- Jeffrey, P. (2010). Theories of consumption and saving. *Economics 314 course book*, 3-6.
- Joseph, M., & Siyan, P. (2018). Analysis of the determinants of consumption in Nigeria: An autoregressive distributed lag approach. *Global Journal of Management and Business Research: B Economics and Commerce*, 18(2), 1-13.
- Khalid, K., Chen, F., Muhammad, K., & Sarfaraz, A. (2015). Determinants of consumption function in case of China and G7 countries. *International Journal of Economics and Empirical Research*, 202-210.
- Khalid, K., Sabeen, A., Manzoor, A., & Muhammad, K. (2015). Estimation of consumption functions: The case of Bangladesh, India, Nepal, Pakistan, and Sri Lanka. *Pakistan Business Review*, 113-124.
- Luke, S. (2012). A consumption function for Malta: Formulation and analysis. *University of Malta*, 1-95.
- Pesaran, H., Shin, Y., & Richard, J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16, 289-326.
- Rostam, A., & Mostafizur, R. (2015). A study of short-run consumption function and its modification with some special assumptions. *IOSR Journal of Economics and Finance*, 6(3), 15-25.
- Tanweer, I., & Zafar, Z. (2017). A time series analysis of aggregate consumption function for Pakistan. *National University of Sciences and Technology, Islamabad, Pakistan*, 1-10.